

فلا بأس بالتفاضل فيه بيد أبيه ولا يجوز التفاضل
في الجنس الواحد منه إلا في الحضر والنواكح والفق والشعر
والسنة الحنبلية وأحد فيما يحل منه ويحرم والربيب
كله صنف والمزكاه صنف والمطينة أصناف في
البيع وأختلف فيها قول مالك ولم يختلف قوله في
الزكاة أيضا صنف واحد وحرم ذوات الهمج من
الأنعام والوحش صنف وحوم الطير كله صنف وحوم
ذوات الماء كله صنف وما تولد من لحم الجنين الواحد
من سحر فهو كحمه والبيان ذلك الصنف وجبه وسمه
صنف ومن ابتاع طعاما فلا يجوز بيعه قبل أن
يستوفيه إذا كان شراؤه ذلك على ذنب أو كبد أو عذ

بجلائ

بجلائ الخراف وكذلك كل طعام أو دابة أو سرف إلا
الماء وما يكون من الأدوية والنزاع التي لا يعقصر
بمفازات فلا بد حل ذلك فيما يحرم من بيع الطعام
قبل قبضه أو التفاضل في الجنس الواحد منه ولا
بأس ببيع الطعام المقرض قبل أن يستوفى ولا بأس
بالسراية والتولية والإقالة في الطعام المكيل قبل
قبضه وكل عند أو حارة أو كبد أو عذ أو عذ
أو سمك أو جمل ولا يجوز ولا يجوز بيع الغرض
ولا بيع شيء مجهول ولا إلى أجل مجهول ولا يجوز في
البيع التبدليس ولا العشب ولا الخلابة ولا الخدعة
ولا كتمان العيوب ولا خلط روي بجيد ولأن يكتم

بيع